الجامعة العربية تدين اقتحام المستوطنين للأقصى وتحذر من تغيير الوضع التاريخي والقانوني

القاهرة- وفا- أدانت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، اقتحام مئات المستوطنين الإرهابيين للمسجد الأقصى المبارك، أمس الخميس، بحماية شرطة الاحتلال الإسرائيلي، وأداء طقوس وصلوات تلمودية داخل باحاته.

واعتبرت الأمانة العامة، في بيان صادر عن قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة، أمس الخميس، ذلك انتهاكا صارخا لحرمة المسجد والقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية. وحذرت من خطورة استمرار هذه الممارسات، ومحاولات تغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم في المسجد الأقصى، وفرض التقسيم الزماني والمكاني فيه.

وأوضحت أن دائرة أوقاف القدس أفادت باقتحام 584 مستوطنا إرهابيا للمسجد الأقصى خلال الفترة الصباحية عبر باب المغاربة، وسط حماية شرطة الاحتلال، وأداء طقوس تلمودية جماعية في باحاته.

وأكدت أن المسجد الأقصى بكامل مساحته البالغة 144 دونما هو مكان عبادة خالص للمسلمين، وأن إدارة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى هي الجهة صاحبة الاختصاص في إدارته وفق الوضع التاريخي والقانوني القائم.

وحملت الأمانة العامة، الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية الكاملة عن هذه الانتهاكات، مطالبة بوقف الاقتحامات والاستفزازات واحترام القانون الدولي، داعية المجتمع الدولي، بما فيه مجلس الأمن، إلى تحمل مسؤولياته وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني ومقدساته.

وأكدت موقفها الثابت بأن القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين، وأن الإجراءات الإسرائيلية الرامية إلى تغيير وضع المدينة وهويتها وطابعها العربي والإسلامي والمسيحي باطلة وغير شرعية.

الاحتلال يقيم بؤرة استيطانية على أراضي النزلة الشرقية ويوزع إخطارات هدم في كفر صور

طولكرم- الحياة الجديدة- مراد ياسين- تواصل سلطات الاحتلال تصعيد سياستها الاستيطانية وأعمال الهدم في محافظة طولكرم، وسط اتساع نطاق الانتهاكات التي تطال الأراضي الزراعية والممتلكات والمنازل والمنشآت، في مساع لفرض وقائع جديدة على الأرض ودفع أصحابها إلى ترك أراضيهم.

وفي أحدث هذه الانتهاكات، شرعت سلطات الاحتلال بإقامة بؤرة استيطانية جديدة على أراضي قرية النزلة الشرقية، شمال مدينة طولكرم، في منطقة "السنبلة" الواقعة إلى الشمال الشرقي من القرية، ما أثار مخاوف الأهالي من مخططات للاستيلاء على مزيد من الأراضي وتوسيع النشاط الاستيطاني في المنطقة.

وقال رئيس مجلس قروي النزلة الشرقية وائل كتانه لـ"الحياة الجديدة" إن الاحتلال بدأ بإقامة البؤرة الجديدة على أراضي القرية، موضحاً أنها تمثل امتداداً لبؤرة استيطانية قائمة، وتهدف إلى ربط مستعمرة "حرميش" بالبؤرة الرعوية المقامة في منطقة السنبلة على أراضي القرية.

وأضاف كتانه أن البؤرة الجديدة تبعد نحو 150 متراً فقط عن التجمع السكني في القرية، مشيراً إلى أن المستوطنين أدخلوا ثلاثة قطعان من الأبقار إلى المنطقة، ما عزز مخاوف المواطنين من نيتهم توسيع البؤرة والاستيلاء على مساحات إضافية من أراضيهم.

وأشار إلى أن المزارعين يتعرضون بصورة يومية لانتهاكات واعتداءات من قبل المستوطنين، بهدف إجبارهم على مغادرة أراضيهم الزراعية والتضييق عليهم، إلى جانب الاعتداء على ممتلكات المواطنين، لا سيما خزانات وآبار المياه، في محاولة لفرض أمر واقع جديد على الأرض.

ودعا كتانه وسائل الإعلام المحلية والدولية إلى المشاركة في الفعالية الإعلامية التي سينظمها المجلس يوم السبت المقبل، للاطلاع عن قرب على المخاطر التي تتعرض لها المنطقة، وتسليط الضوء على انتهاكات المستوطنين ومحاولات التوسع الاستيطاني على حساب أراضي المواطنين.

إخطارات هدم في كفر صور

وفي سياق متصل، وزعت قوات الاحتلال إخطارات هدم طالت عدداً من المنازل والمنشآت في بلدة كفر صور جنوب طولكرم، شملت أربعة منازل مأهولة، وعمارة سكنية مكونة من خمسة طوابق، وشقتين سكنيتين، ومنزلاً قيد الإنشاء، إضافة إلى مزرعة.

وفي متابعة لإخطارات الهدم، قال المحامي جميل المدلل، أحد أصحاب المنشآت التي طالتها الإخطارات، إنه يمتلك رخصة بناء رسمية للمنشأة صادرة عن الجهات الإسرائيلية المختصة. وأوضح المدلل أن منشأته مقامة على أراض مصنفة "B"، وضمن المخطط الهيكلي المعتمد لدى "الإدارة المدنية" منذ ما قبل إقامة جدار الفصل العنصري وقبل قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية، مؤكداً أن البناء قانوني ومستوفٍ للتراخيص والوثائق الرسمية التي حصل عليها في حينه من الجهات الإسرائيلية نفسها. وتأتي هذه الإجراءات في ظل تزايد المخاوف من اتساع رقعة الاستيطان ومصادرة الأراضي في ريف طولكرم، فيما يواجه المواطنون واقعاً أكثر صعوبة، بين بؤر استيطانية تتمدد، واعتداءات تستهدف المزارعين ومصادر المياه، وإخطارات تهدد منازل ومنشآت أقامها أصحابها بموجب تراخيص ووثائق رسمية. وبينما تتواصل هذه الإجراءات، يتمسك الأهالي بأراضيهم، مؤكدين استمرار صمودهم في مواجهة محاولات تغيير معالم المنطقة وفرض واقع جديد بالقوة.

هيئة الأسرى: أوضاع صحية واعتقالية صعبة للمعتقل قصي عليان

رام الله- الحياة الجديدة- قالت هيئة شؤون الأسرى والمحررين، إن المعتقل قصي عبد عليان (27 عاماً)، من بلدة العيسوية في القدس المحتلة، يواجه أوضاعا اعتقالية صعبة داخل معتقل جلبوع، في ظل معاناة صحية مزمنة بدأت معه منذ الولادة، تزيد من مرارة الاعتقال، علما بأنه معتقل منذ الرابع عشر من كانون الأول/ديسمبر 2021. وأوضحت الهيئة، أمس الخميس، أن المعتقل عليان يعاني من مشكلات في الرئتين، ويحتاج إلى أخذ حقنة كل 14 يوما، إلا أن إدارة معتقل "جلبوع" تتعمد عدم إعطائه إياها منذ شهر، كما يعاني من نقص حاد في المناعة، وبحاجة إلى تغذية صحية ورعاية مستمرة، إضافة إلى حاجته إلى "حليب خاص".

وأضافت أن المعتقل عليان لا يزال يعاني من إصابته بـ "السكابيوس"، رغم أنه تلقى العلاج قبل عام، إلا أنه لم يجدِ نفعا، كما أنه بحاجة ماسة إلى نظارة طبية، مشيرة إلى أنه يقضي حكما بالسجن لمدة 14 عاما ونصف العام.

وفيما يتعلق بظروف الاعتقال داخل "جلبوع"، نقلت الهيئة عن المعتقل قوله لمحاميها، إن وقت الخروج إلى الفورة لا يتجاوز 40 دقيقة يوميا كحد أقصى، مقسمة على فترتين صباحية ومسائية.

وفيما يخص الطعام المقدم للمعتقلين، أفاد عليان، بأن الكميات لا تزال شحيحة جدا، الأمر الذي انعكس على وضعه الجسدي وأدى إلى فقدانه جزءاً كبيراً من وزنه.

"الإحصاء": انخفاض مؤشر أسعار المستهلكين 1.68 ٪ في تموز

رام الله- الحياة الجديدة- أظهرت بيانات رسمية صدرت أمس الخميس، تراجع مؤشر أسعار المستهلكين، المحدد الأساسي للتضخم، بنسبة 1.68 ٪ في تموز الماضي، على أساس شهري، مدفوعا خصوصا بانخفاض أسعار الخضروات والدواجن والمحروقات.

وفق بيانات الجهاز المركزي للإحصاء، جاء الانخفاض الأكبر في مؤشر أسعار المستهلكين بقطاع غزة بنسبة 3.87 ٪ في تموز مقارنة مع حزيران، فيما سجل في القدس انخفاضا بنسبة 0.33 ٪، وفي باقي الضفة الغربية بنسبة 0.19 ٪.

وأرجع "الإحصاء" هذا الانخفاض في مؤشر أسعار المستهلكين، إلى انخفاض أسعار البيض بنسبة 8.20 ٪، وأسعار الخضروات الطازجة بنسبة 5.19 ٪، وأسعار البنزين بنسبة 4.11 ٪، والديزل بنسبة 3.12 ٪، والفواكه الطازجة بنسبة 2.41 ٪، والغاز بنسبة 2.10 ٪، والدجاج الطازج بنسبة 1.61٪، والزيوت النباتية بنسبة 1.40 ٪، وكان السبب الرئيسي هو انخفاض أسعار هذه السلع في قطاع غزة.

على مدى 12 شهرا، سجل مؤشر أسعار المستهلكين في تموز انخفاضا بنسبة 43.19 ٪ مقارنة مع الشهر المناظر من العام 2025، بواقع 66.27 ٪ في قطاع غزة، بينما ارتفع في القدس بنسبة 1.90 ٪ وفي باقي الضفة بنسبة 1.67 ٪.

توصيات لمعالجة أزمة العمال: مؤتمر وطني وصندوق طوارئ ورؤية سياسية

رام الله- الحياة الجديدة- أوصى مشاركون في ورشة نقاش، عقدها مركز الأبحاث، أمس الخميس، بضرورة وضع رؤية سياسية واقتصادية واضحة لمعالجة أزمة العمال الفلسطينيين، الذين كانوا يعملون في سوق العمل الإسرائيلي، إلى جانب عقد مؤتمر وطني وتشكيل صندوق طوارئ لدعم المتضررين.

وجاءت التوصيات خلال ورشة ناقشت ورقة بحثية حول واقع العمال، بمشاركة ممثلين عن وزارة العمل وسلطة النقد والاتحاد العام لنقابات عمال ونقابات عمالية، إضافة إلى مراكز بحثية وخبراء اقتصاديين، في ظل استمرار تعطل عشرات الآلاف من العمال منذ بدء الحرب، دون أفق واضح لحل الأزمة.

وناقش المشاركون تداعيات تجميد تصاريح العمل، وما ترتب عليه من فقدان مئات آلاف الأسر مصدر دخلها الرئيسي، محذرين من التعامل مع ملف العمال بمعزل عن رؤية سياسية واقتصادية شاملة.

وأكدت الورشة ضرورة بلورة رؤية واضحة بشأن مستقبل العمال وتشغيلهم، بالتوازي مع تشجيع الاستثمارات وتحفيز القطاع الخاص على استيعاب هذه الشريحة من القوى العاملة، بدلًا من رهن مستقبلها بقرارات إسرائيلية.

كما دعا المشاركون إلى عقد مؤتمر وطني متخصص وشامل يضم مختلف الأطراف المعنية، بهدف بحث واقع العمال ووضع حلول جذرية ومستدامة للقضية، بعيدًا عن الحلول المؤقتة أو الترقيعية.

وأوصت الورشة كذلك بتشكيل صندوق طوارئ للعمال المتضررين، لتقديم الدعم لمن فقدوا مصادر رزقهم نتيجة توقفهم عن العمل، والمساهمة في تخفيف الأعباء المعيشية المتراكمة عليهم وعلى أسرهم.

وشدد المشاركون على ضرورة أن تستند الحلول إلى الاحتياجات الفعلية على الأرض، مع توحيد الجهود بين المؤسسات الرسمية والأهلية، ودعم المبادرات القائمة والفاعلة بدلًا من تشتيت الموارد والإمكانات.

كما بحثت الورشة أهمية تعزيز مسار الانفكاك الاقتصادي باعتباره خيارا استراتيجيا للحد من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي على المدى الطويل.

وتعزز هذه التوصيات ما خلصت إليه الورقة البحثية، التي دعت إلى الانفكاك التدريجي من التبعية الاقتصادية عبر تشجيع المنتج المحلي، وتوسيع قدرة السوق الفلسطينية على استيعاب العمالة، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتعاونيات، إلى جانب إعادة الاعتبار للقطاع الزراعي والصناعات المحلية، والاستفادة من التكنولوجيا لخلق فرص عمل جديدة في الاقتصاد الرقمي.

نادي الأسير والحملة الوطنية: احتجاز 1700 جثمان يكرس جريمة الاحتلال إلى ما بعد الموت

رام الله- الحياة الجديدة- قال نادي الأسير والحملة الوطنية لاسترداد جثامين الشهداء، إن ما كشفته صحيفة "هآرتس" العبرية، بشأن اعتراف سلطات الاحتلال باحتجاز جثامين نحو 1700 شهيد، بينها جثامين محتجزة في القبور وأخرى في الثلاجات، يكشف مجدداً حجم واتساع سياسة احتجاز جثامين الشهداء، باعتبارها إحدى أدوات السيطرة والعقاب الجماعي التي يمارسها الاحتلال بحق الشعب الفلسطيني.

وأوضح النادي والحملة في بيان مشترك أمس الخميس، أن هذا الاعتراف ليس الأول من نوعه، إذ سبق أن أعلنت سلطات الاحتلال، في مناسبات مختلفة، أرقاماً متباينة بشأن أعداد جثامين الشهداء الفلسطينيين المحتجزة لديها، بينهم نساء وأطفال وأسرى ومعتقلون.

وأشارا إلى أن أحد الاعترافات السابقة تحدث عن احتجاز نحو 1500 جثمان، ورغم إتمام صفقات تبادل، كان آخرها في تشرين الأول/أكتوبر 2025، والتي تضمنت تسليم جثامين عدد من الشهداء، فإن الرقم المعلن حديثاً يعكس ارتفاعاً جديداً في أعداد الجثامين المحتجزة، بما يشمل مختلف الجغرافيات الفلسطينية.

وأكد النادي والحملة أن هذا الارتفاع لا يمكن فصله عن سياق جريمة الإبادة الجماعية التي يواصل الاحتلال ارتكابها، وما رافقها من عمليات قتل واسعة وإخفاء قسري، ووجود آلاف المفقودين، ولا سيما في قطاع غزة.

وشددا على أن احتجاز الجثامين ليس إجراءً منفصلاً عن منظومة الجريمة، بل سياسة ممنهجة تستخدم فيها سلطات الاحتلال جثمان الشهيد أداة لمعاقبة الأحياء، والضغط على عائلاتهم والمساومة، وحرمانهم من أحد أبسط حقوقهم الإنسانية، المتمثل في وداع أبنائهم ودفنهم بكرامة.

وأضافا أن خطورة الرقم المعلن لا تكمن في حجمه فحسب، وإنما في دلالته على اتساع نطاق هذه السياسة واستمرارها، وفي حقيقة أن سلطات الاحتلال تواصل إخضاع جثامين الشهداء لمنظومة من القيود والإجراءات التي تمتد آثارها إلى العائلات الفلسطينية، وتبقيها في حالة من الانتظار والفقد المفتوح.

سياسة تتجاوز الموت

وأكد نادي الأسير والحملة أن قضية احتجاز جثامين الشهداء ليست ممارسة جديدة، وإنما سياسة ممتدة منذ أكثر من خمسة عقود، إلا أنها وصلت في المرحلة الراهنة إلى مستوى غير مسبوق، سواء من حيث أعداد الجثامين المحتجزة أو المدة التي تُحرم خلالها العائلات من استرداد جثامين أبنائها.

ولفتا إلى أن الأرقام المتداولة حول أعداد الجثامين تبقى تقديرية، في ظل استمرار جريمة الإبادة في قطاع غزة، ووجود آلاف المفقودين، واستمرار جريمة الإخفاء القسري، الأمر الذي يجعل الكشف عن الأعداد الحقيقية ومصير الضحايا مهمة عاجلة وضرورية.

وكانت الحملة الوطنية لاسترداد جثامين الشهداء ومؤسسات فلسطينية قد نشرت ورقة حقائق بمناسبة اليوم الوطني لاسترداد جثامين الشهداء، الذي يصادف 27 آب/أغسطس من كل عام، تناولت فيها ما وصفته بـ"سياسات السيطرة على الموت" التي ينتهجها الاحتلال الإسرائيلي.

وأوضحت الورقة أن احتجاز الجثامين يمثل أحد أبرز أشكال "سياسات الموت"، من خلال استخدام الجسد بعد الوفاة وسيلة للهيمنة والقمع، وحرمان العائلات من الحداد العلني، وإبقائها في انتظار طويل لاسترداد جثامين أبنائها.

ولا تتوقف هذه السياسة عند احتجاز الجثمان، إذ تفرض سلطات الاحتلال، في حالات عديدة، شروطاً قاسية عند تسليم الجثامين، من بينها الدفن ليلاً، وتقييد عدد المشاركين، بما يحوّل حتى مراسم الوداع والدفن إلى مساحة إضافية للسيطرة والقمع.

من ممارسة عسكرية إلى منظومة متكاملة

وأوضح مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان، الذي يتولى المتابعة القانونية لهذا الملف، أن المسار التاريخي لسياسة احتجاز الجثامين يكشف انتقالها من ممارسة عسكرية غير منتظمة إلى سياسة متجذرة في منظومة الاحتلال القانونية والقضائية والتشريعية.

فمنذ عام 1967، دُفن آلاف الفلسطينيين في ما يعرف بـ"مقابر الأرقام" السرية. وفي عام 2004، صدر توجيه قيّد هذه الممارسة مؤقتاً، قبل أن تعود بقوة عام 2015، استناداً إلى أنظمة الطوارئ البريطانية لعام 1945.

وفي عام 2017، قضت المحكمة العليا الإسرائيلية بعدم وجود أساس قانوني لاحتجاز الجثامين، إلا أنها أرجأت تنفيذ القرار، مانحة الحكومة فرصة لسن تشريع يوفر غطاءً قانونياً لهذه الممارسة. وفي عام 2018، عدّل الكنيست ما يسمى قانون مكافحة الإرهاب، بما منح الشرطة صلاحية رسمية لاحتجاز الجثامين. وفي عام 2019، تراجعت المحكمة عن قرارها السابق، وأجازت، في رد على التماس لمركز القدس، احتجاز الجثامين لأغراض "المساومة"، قبل توسيع نطاق السياسة عام 2020 لتشمل جميع الفلسطينيين المتهمين بتنفيذ عمليات.

وبذلك، تحولت ممارسة بدأت كإجراء عسكري يفترض أن يكون مؤقتاً إلى سياسة ممنهجة، يجري تثبيتها عبر الأوامر العسكرية والتشريعات والقرارات القضائية، بما يعكس استمرار استخدام جثامين الشهداء أداة للسيطرة والعقاب والمساومة حتى بعد الوفاة.

"حداد معلّق".. عقاب يمتد إلى عائلات الشهداء

وقال النادي والحملة إن احتجاز الجثامين يخلّف آثاراً إنسانية ونفسية عميقة على عائلات الشهداء، إذ تبقيها سلطات الاحتلال في حالة من "الحداد المعلّق"، حيث لا تستطيع العائلة معرفة مصير جثمان ابنها أو وداعه ودفنه، بما يحرمها من حقها في إتمام طقوس الفقد والحزن.

وفي حالات عديدة، تُسلّم الجثامين وهي مجمّدة أو تحمل آثار إصابات وتشويه، الأمر الذي يضاعف من صدمة العائلات، ويحرمها من فرصة وداع أبنائها في ظروف تحفظ كرامتهم.

كما تفرض سلطات الاحتلال، في حالات مختلفة، شروطاً قاسية لاسترداد الجثامين ودفنها، بما في ذلك كفالات مالية مشروطة، والدفن ليلاً، وتقييد عدد المشيعين، أو نقل الجثمان إلى أماكن بعيدة عن العائلة.

وأكد النادي والحملة أن ذلك يعني أن الجريمة لا تنتهي بمقتل الفلسطيني، بل يستمر العقاب بعد موته، ويصبح جسده أداة لمعاقبة عائلته وإذلالها، فيما يتحول الموت نفسه إلى مساحة جديدة لممارسة السيطرة والقهر.

انتهاك للكرامة الإنسانية والقانون الدولي

وشدد النادي والحملة على أن احتجاز جثامين الشهداء يمثل انتهاكاً جسيماً للكرامة الإنسانية، ويثير جملة من الانتهاكات في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة باحترام الموتى، ومعاملة الجثامين بكرامة، واحترام الحياة الأسرية والمعتقدات والممارسات الدينية للعائلات.

كما أن استمرار احتجاز هذا العدد الكبير من الجثامين، بالتزامن مع وجود آلاف المفقودين في قطاع غزة، يستوجب تحركاً دولياً عاجلاً للكشف عن مصير المفقودين، وتحديد هويات الضحايا، وضمان استرداد جثامين الشهداء وتسليمها إلى عائلاتهم. وأكد النادي والحملة أن 1700 جثمان ليست مجرد أرقام، وإنما تمثل قصص فقد لعائلات حُرمت من حقها في الوداع والدفن والحداد، وأن استمرار احتجازها يكشف أن جثامين الموتى ما زالت تستخدم أداة لاستمرار السيطرة والعقاب. ودعيا إلى عدم الاكتفاء بتوثيق أعداد الجثامين المحتجزة، والعمل على إنهاء هذه السياسة، ومحاسبة المسؤولين عنها، والكشف عن مصير جميع المفقودين، والإفراج عن جثامين الشهداء وتسليمها إلى عائلاتهم.

معطيات حول قضية الشهداء المحتجزين لدى الاحتلال

وبحسب معطيات الحملة الوطنية لاسترداد جثامين الشهداء، فإنها توثق احتجاز جثامين 800 شهيد في مقابر الأرقام وثلاجات الاحتلال، بينهم 256 شهيداً في مقابر الأرقام، و544 شهيداً منذ عودة سياسة الاحتجاز عام 2015، و99 شهيداً من الحركة الأسيرة، و83 طفلاً تقل أعمارهم عن 18 عاماً، و10 شهيدات. وفي ما يتعلق بالجثامين في قطاع غزة، وثقت الحملة تسليم جثامين 930 شهيداً من القطاع حتى 4 شباط/فبراير 2026، مشيرة إلى أن جزءاً منها سُلّم قبل صفقة التبادل، وكان من بينها جثامين سُرقت من المقابر ومستشفى الشفاء، إضافة إلى تسليم سلطات الاحتلال 66 صندوقاً تضم أشلاء بشرية.